

النقدية فتوالى وتطرق كثيراً من ميادين النقد في محيط أوسع وأشمل من البحوث القديمة ...

*

(٢) المنهج التاريخي :

يستطيع الناقد الذي يسير في نقده على « المنهج الفني » أن يتصدى لأي « عمل أدبي » ويحكم عليه حكماً معتمداً على أساسين : أحدهما تأثره الذاتي بالعمل الأدبي المنبعث من ذوق الناقد الخاص وتجاربه الشخصية والفنية . والثاني نظرته الموضوعية على قدر الإمكان إلى القيسم الشعورية والتعبيرية الكامنة في العمل الأدبي .

كذلك يستطيع أن يتصدى لصاحب العمل الأدبي ذاقه فيحكم على خصائصه الفنية من شعورية وتعبيرية كما تبدو من خلال آثاره وأعماله الأدبية .

فإذا حاول الناقد أن يتجاوز عملية التقدير الفنية للعمل الأدبي وصاحبه ، كالبحث في مدى تأثير العمل الأدبي أو صاحبه بالبيئة وتأثيره فيها ، أو كالبحث في الأطوار التي مر بها فن من الفنون الأدبية ، أو كتحرف الآراء التي أبدت في عمل أدبي أو صاحبه ، للموازنة بينها أو للاستدلال منها على التفكير السائد في عصر من العصور مثلاً ، فإنه يجد أن « المنهج الفني » لا يسعفه في مثل هذه القضايا ، وأن عليه من أجلها أن يلجأ إلى منهج آخر هو « المنهج التاريخي » .

و « المنهج التاريخي » هو الذي يتخذ من حوادث التاريخ السياسي والاجتماعي وسيلة لتفسير الأدب وتعليل ظواهره وخواصه . وهذا المنهج لا يستقل بنفسه ، فلا بد فيه من قسط من « المنهج الفني » ، لأن التذوق والحكم ودراسة الخصائص الفنية ضرورية في كل مرحلة من مراحل المنهج التاريخي . فإذا شئنا أن ندرس الأطوار التاريخية التي مر بها فن من الشعر العربي ،

كشعر الطبيعة أو الغزل أو المدح أو الفخر مثلا ، فإننا سنتتبع هذا الفن منذ نشأته .

سنجمع أولاً أقصى ما نستطيع جمعه من نصوص هذا الفن ثم نرتبها ترتيباً زمنياً أو تاريخياً مع نسبتها إلى قائلها ، وسنجمع ثانياً ما نستطيع جمعه من آراء النقاد على اختلاف عصورهم في هذا الفن من الأدب . وأخيراً سندرس جميع الظروف والملابسات التي أحاطت بتلك الأطوار وأثرت فيها أو تأثرت بها .

وفي كل مرحلة من المراحل لا بد أن نتذوق النصوص التي جمعناها وننظرَ في خصائصها الشعرية والتعبيرية ، وهذا أمر داخل في حدود المنهج الفني .

ولا بد لنا أن نتذوق ما صدر عن النقاد من آراء متصلة بهذا الفن حتى تكون لنا القدرة على الموازنة بينها وتطبيقها على ما بين أيدينا من النصوص . وهذا أمر داخل أيضاً في صميم المنهج الفني .

ثم إن رأى الناقد الخاص في هذه النصوص له قيمته في سجل النقد المتصل بهذا الفن . والموازنة بين الظروف المحيطة بناقده هذا الفن والتي تؤثر في حكمه وتكيفه ، وبين الظروف التي أحاطت بسواه من النقاد وأثرت في حكمهم وكيفته ، في حاجة كذلك إلى قسط من الحكم الفني بجانب الحكم التاريخي .

وإذا اتخذنا من الأدب الأموي مثلاً آخر فإننا نرى أن شعراء الخوارج والشيعة وبني أمية قد تركوا في أشعارهم سجلاً للحياة السياسية في هذا العصر بكل تياراتها وصراعاتها المختلفة . وعلى هذا فالناقد للشعر السياسي الأموي نقداً تاريخياً يستطيع عن طريق أحداث هذا العصر السياسية أن يتعرف بواعث هذا الشعر وطابعه وخصائصه الفنية . وذلك لأن الأدب لا بد متأثر بالحوادث التاريخية مؤثر فيها ، سواء أكان اتصاله بها مباشراً أو غير مباشر .

وهذه الصلة أيا كانت نافعة^١ في الدراسات الأدبية من وجوه شتى . من ذلك أن معرفة التاريخ السياسي والاجتماعي لأي أمة لازمة لفهم أدبيها وتفسيره وتعليل كثير من موضوعاته وأطواره والاتجاهات العامة التي يجري فيها الأدب ويسلكها الأدباء .

كذلك يُفسر لنا التاريخ الكتب التي تُولف في عصرٍ ما وفي ظل أحداثه السياسية وأوضاعه الدينية والخلقية والاقتصادية ، لأن هذه الكتب بموضوعاتها وأساليبها ووجهات نظر أصحابها لا تكون إلا انعكاساً وثمرات لأحوال البيئة التي تحوطها .

ونحن معروضون للخطأ في فهم وتقدير آراء الأدباء والشعراء وأفكارهم وأخيلتهم وطرائق تعبيرهم ، ما لم نلاحظ وضعهم في عصورهم وصلتهم بها ، وما لم نلتم بالمعارف والمذاهب والمقاييس النقدية والخلقية التي كانت سائدة في تلك العصور ، والتي كان الأديب أو الشاعر يجارها أو يعارضها . فآثاره الأدبية خاضعة لكل ذلك على نحوٍ إيجابي أو سلبي .

ثم إن للحياة السياسية والاجتماعية بأوضاعها المتجددة والمتغيرة سلطاناً على الفنون الأدبية ، فكثيراً ما تبين هذه الأوضاع فناً على الظهور وآخر على الاختفاء ، أو تدفعُ بفن إلى النمو والذيع وبغيره إلى الذبول والانكماش .

*

من كل ما تقدم نرى أن « المنهج التاريخي » في النقد يعتمد في بعض جوانبه على « المنهج الفني » ، ولكن ينبغي على من يعتمد « المنهج التاريخي » في نقده ألا يتدخل فيه بأحكامه الفنية إلا عند الضرورة .

فالحكم الفني للناقد على نص أدبي أو على أديب إنما هو حكم واحد من أحكام كثيرة سجلها التاريخ ، فيجب عند النقد التاريخي أن يضعه الناقد

يجانب الأحكام الأخرى ، والا^١ يعطيه قيمة^٢ أكثر مما لأمثاله من الأحكام .
وعلى الناقد أن يكون موضوعياً محايداً عند النظر في علل الأحكام السابقة
وظروفها ، لأن من هذه الأحكام ما يكون قد شابتها ظروف^٣ وأثرت^٤
فيه ملاسبات .

ومن أجل هذا كان عليه قبل أن يعطى هذه الأحكام قيمتها في نقده أن
يتحرى ظروفها وملاساتها من واقع التاريخ العام للفترة التي صدرت فيها ،
وأن يتحرى كذلك الظروف والملاسات الخاصة التي أحاطت بقائلها ،
ونوع العلاقات المختلفة التي كانت تجمع بين أصحابها وأصحاب الأعمال الأدبية
التي أصدروا أحكامهم عليها .

وتجدر الإشارة إلى أن « المنهج التاريخي » عيوبه ، ومن أبرزها استخدام
الاستقراء الناقص ، وإصدار الأحكام القاطعة ، واللجوء إلى التعميمات .
فاستخدام الاستقراء الناقص من قبل الناقد يؤدي به دائماً إلى الخطأ في الحكم ،
فأكبر الحوادث والظواهر ليست دائماً أكثر دلالة من الحوادث والظواهر
الصغيرة . وما يراه الناقد أكثر دلالة في العمل الأدبي قد لا يكون كذلك في
ذاته ، بل ربما كان منجذباً إليه بمحض الإعجاب أو الزرابة .

ولهذا كان من الأسلم للناقد أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من كل ما يتصل
بالعمل الأدبي وأن يتحرراه ويفحصه بكل موضوعية ثم يصدر حكمه في النهاية
طبقاً لنتائج فحصه وتحريه .

وإذا كان الناقد في « المنهج التاريخي » يواجه في الغالب قضايا تاريخية
قديمة ليس لديه جميع وثائقها ، فإنه يكون من الخطأ تبعاً لذلك أن يصدر
أحكاماً قاطعة . وعلى هذا فالظن والترجيح وترك الباب مفتوحاً لما يجده كشفه